جَوانِبُ مِن جُهُودِ الشّيخ أحمد محمّد شاكر
في خِدمةِ التّفسِيرِ
– توصيفٌ وتصنيفٌ–

مُلَخّصٌ:

هَذَا مَقالٌ يُعرِّفُ بِبَعضِ الجُهودِ التي بَذَلهَا في خِدمَةِ التّفسير؛ شيخٌ من شُيوخِ الحديثِ في العصرِ الحدِيثِ، هُو الشّيخ أبو الأَشبَالِ أحمدُ بنُ محمّد شاكر (ت: **1377**هـ/ **1958**م)–) فقد اشتهر في الأوساطِ العلميّةِ باشتغالِهِ بالسّنّة النّبويّة، دِراسةً وتدريسًا، تأليفًا وتحقيقًا وتخريجًا، وخَفيَ على كَثِيرِينَ اشتغالُهُ بكُتبِ بالتّفسير وَخدمَةُ أَهمّ مُدَوَّناتِهِ –كَتفسِيري الطّبريّ وابنِ كَثِيرٍ– وتَنقِيَتُهُ الدّرسَ التّفسيريَّ وإذكاؤُهُ.

فجَاءت هَذِهِ الدِّراسَةُ وَاصِفةً مُصنّفَةً جَوانبَ مَعدُودةً من جُهودِهِ في ذلك كُلّهِ، رَاميَةً إلى إبرازِ الشّيخ أحمد شاكر شخصيّةً تَفسِيريّةً لَهَا مَكَانَتُها وخصَائصُهَا، إلى جَانِبِ شَخصِيّتِهِ الحَديثيّةِ المشهُورَةِ، مُشيرَةً إلى بعض مَعَالِمِ العَمَلِيَّةِ التّفسيريَّةِ في جُهودِهِ.

Abstract:

This report introduces some of the efforts exerted in Tafseer service (Quran Exegesis), by one the Scholars in Hadith in the contemporary era. This man is Abu El-Achbel Ahmed Ben Mouhamed Shakir (1377 AH /1958DC), he was known in the scientific fields by his research in the prophetic Sunnah, studying, teaching, writing, revising, and checking hadiths, however many people haven't any idea about his attention paid to Tafseer books such : Tafseer El- Tabari and Tafseer Ibn Kathir, and the refinement and promotion of the Exegesis lesson. Consequently, this study aims to describe and class some of his efforts, seeking to highlight Ahmed Shakir as an interpretative personality with her high rank and characteristics, beside his hadith personality, and also depicting the interpretative process in his efforts.

مقدّمة:

يُعدُّ التّعريفُ بجُهُودِ الأئمّةِ والعُلماءِ في التّفسير وعُلُومِهِ بَحْثًا لَهُ أَهَمِّيَّتُهُ وَقِيمَتُهُ؛ وتأثيرُهُ في سِلسِلةِ البَحثِ في تَاريخِ التّفسير وَرِجَالِهِ، وهو حِفظٌ لتُراثِ الأُمّة وأعمالِ المجتهدينَ، ولعلَّ أهمّيتهُ تَزدَادُ إِذَا كَانَ العَلَمُ ممّن اشتُهِرَ بالبحثِ في عِلُومٍ أُخرَى غَيرِ القُرآنِ ومَعَانِيهِ.

هذا وإنّ مِنَ العُلماءِ المبرّزِينَ في العَصْرِ الحَدِيثِ، والشُّيُوخِ الفُحولِ؛ والمحدِّثِينَ المعتَبرِينَ المشَارِكِينَ في التّفسير وعلومه، العَلاّمةُ المحدّثُ أَبُو الأشبالِ أَحمدُ بنُ مُحمّدٍ شَاكر(ت: 1377هـ/ 1958م)- رحمه الله-، فَقَدْ كَانَ شَخصِيَّةً عِلميّةً رَائدةً في الحَدِيثِ وعُلُومِهِ، واشتَهرَ بِذلكَ في شَتَّى الأقطَارِ، وَذاعَ صِيتُهُ كُلَّ مطَارٍ، وتُلُقِّفَتْ بِشَغَفٍ مُؤلّفاتُهُ وتَحقِيقَاتُهُ، وَشُرُوحُهُ وَتعلِيقَاتُهُ.

ومَعَ ذَلِكَ؛ فَإنّهُ لَمْ يَكُن غَافلاً عَن خِدمةِ التّفسير والانتصَارِ للقُرآنِ، فقد أَوْلَى الدّرسَ التّفسيريَّ عِنَايَةً فائقَةً؛ وَأَشْهَرَ مُدوّنَاتِهِ بِالخِدمةِ اللاّئقَةِ، فَظَهَرَتْ في ثَنَايَا ذلك كُلّهِ سِعَةُ اطّلاعِهِ على كُتُب التّفسير ومَروِيّاته، وغيرها من مُدوّناتِ العُلوم، ومَظَانّ المسَائِلِ، ومَرَاجِعِ الأفكَارِ.

مِن أَجلِ ذَا؛ عَمَدتُ في هذه المقَالة الوَجِيزةِ إلى التّعريفِ بجُهودِ الشّيخ المحدِّثِ أحمد شاكر، وتَوصِيفِ مَادَّتِهَا وَطَبِيعَتِهَا، أَمَلاً في القِيامِ بحقِّهِ في نَشرِ عُلُومِهِ مِن جِهةٍ، ورغبَةً في لَفْتِ النّظَر إلى مُشَارَكَاتِهِ وإسهَامَاتِهِ في خِدمَةِ التّفسير، وتَنقِيَتِهِ وإنضَاجِ دَرْسِه، وتَقرِيبِهِ وتَيسِيرِ تَنَاوُلِهِ من جهةٍ أخرى.

ولما كانت جُهودُ الشّيخ أحمد شاكر وإسهَامَاتهُ أَكثر ظُهُورًا، وَأظهرَ حُضورًا، في ثلاثةِ كتُبٍ عُمَدٍ في أَبوَابِهَا، مُسندِ الإمامِ أحمد بن حنبل الشّيبانيّ، وتفسيرِ محمّد ابنِ جريرٍ الطّبريّ، وتفسيرِ ابنِ كثيرٍ الدّمشقيّ، كان الرّجوعُ إليها رُشدًا منهجيًّا، واعتمَادُها في استجلاءِ خِدمَتِهِ أمرًا لاَزمًا.

وقد تناولتُ الموضوعَ مُحَاوِلاً تَوصيفَ هذه الجُهودِ وتصنيفَهَا في عَشرةِ جوانِبَ، يُمثّلُ كُلُّ جَانِبٍ منهَا جهدًا مَبذُولاً، مُكتفيًا في التّمثيلِ لِكلِّ جَانبٍ بمثالَينِ اثنينِ – غَالبًا-، وجعلتُهُ مقالةً في توصيفِ وتصنيفِ جَوانبَ من جُهودِ الشّيخ شاكر، لا في استقرَاءِ هذه الجهودِ، وتَتَبُّعِهَا عَلى وَجهِ التّفصِيلِ والاستقراءِ التّامّ، كَمَا هُو العَمَلِ في البُحوثِ الكَبيرَةِ التي تتطلّبُ هذا؛ أو أكثر منهُ، لأنّ المقصُودَ هُنا هُو ما ذكرتهُ آنفًا، يَتلخّصُ في إبرازِ الشّيخ شاكر شَخصيَّةً تفسيريَّةً خَادمةً للتّفسِيرِ وأشهَرِ كُتُبِهِ وقضاياهُ، لا شخصِيَّةً حَدِيثيّةً فَحسب.

وهذا أوَان الشُّروعِ في توصف وتصنيفِ جوانب من جهودالشيخ أحمد شاكر، وذلك على النّحو الآتي:

الجانبُ الأوّلُ: اختصَارُهُ لِتفسِيرِ الحَافظِ ابنِ كثيرٍ وفق منهج دَقيقٍ:

يُعدُّ تفسيرُ الحافظِ ابنِ كَثيرٍ الدّمشقيّ المشهور بـ" تفسير القرآن العظيم" من أهمِّ التّفاسيرِ وأحسَنِهَا، وأغزرها نفعًا، وأكثرها فائدة، وقد استَحسَنَهُ طَوائفُ كبيرةٌ جِدًّا من العلماء قديمًا وحديثًا، واعْتَنَوْا به عِنايَةً بالغةً، عَلَى تَبَايُنٍ في مَقَاصِدِ هؤلاء، وَاخْتِلاَفٍ في مَنَاهِجِهِمْ، وَاستَمَرَّت هذهِ العِنَايةُ مُنذُ ظُهُورِهِ زَمَنَ مُؤلِّفِهِ إلى عَصرِنَا هَذَا.

وَكَانَ مِنَ العُلماءِ الّذِينَ أَوْلَوْهُ العِنَايَةَ الفائقَةَ في العصر الحديث؛ الشّيخ أَحمدُ بنُ مُحمّدٍ شَاكر، وذلك باختصَارِهِ لَهُ، وَتهذِيبِهِ، والتّعلِيقِ عَلَى مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ منهُ، وإبدَاءِ الرّأيِ في مَسَائلَ عدّة، حَتَّى أَضحَى عَمَلُهُ فيهِ ظَاهِرًا، جَلِيَّ الفَائدةِ،

مَيَّزَهُ عن مُختصَرَاتِ تَفسِيرِ ابنِ كَثِيرِ الكثيرةِ، القَديمةِ والحديثَةِ[1]، وزادَهُ – يعني التّفسير الأصل– قيمةً وتميُّزًا، فصدَقَ عَلَيهِ اسْمُهُ، شَاهِدًا عَلَى مَا حَوَاهُ، وهو:" عمدة التّفسير عن الحافظ ابن كثير".

وقد كان عملُ الشّيخ أحمد شاكر هذا على تفسير ابن كثير أمرًا لازمًا، وشُغلاً مطلوبًا، اسْتَدعَتهُ الحاجةُ الماسّةُ، والضّرورةُ الملِحّةُ – في تقديره–، خاصّةً وهُو تَفسِيرٌ لا تكادُ تَخلُو منهُ مكتبةٌ، ولا يكادُ يجهَلُ قيمتَهُ طالِبُ عِلمٍ، وهذه المعاني قد عَبَّرَ عنها الشّيخ أحمد شاكر بعدمَا فَرَغَ من حديثِهِ عن منهجه في الاختصار، حيثُ قال: "وأنا بفطرتي العلميّة، وبما خَبَرتُ من شأن الكُتُب ونفائس التراث الإسلاميّ العظيم– أَكرَهُ اختصارَ الكتب أو أيّ تصرُّفٍ فيها، ولكنّي لَمَستُ الحاجةَ الماسَّةَ والضّرورةَ الملِحّةَ لتقريب التّفسير للمتوسِّطين من المثقّفين، الذين لَمْ يُمارسوا دقائق العلم، ولَمْ يَتّصلُوا باصطلاحات العلماء الأئمّة في الفنون، ولِطُلاّبِ العلوم الإسلاميّة في شتّى أنحاء العالَم الإسلاميّ، فرأيتُ أن لا بُدَّ ممّا ليسَ منهُ بُدٌّ"[2].

ثمّ يُواصِلُ الشّيخ شاكر حديثهُ فيقولُ: "ثمّ قوّى من عزمتي وأزالَ تردُّدي ما رأيتُ في (مخطوطة الأزهر) من (تفسير ابن كثير)، فإنّي وَجدتها قد خَلَتْ من كثيرٍ ممّا رأيتُ حذفَهُ، كأنّها مختصَرةٌ من الكتاب، وما هي بمختصَرة، ولكنّي رجّحتُ – كأنّه اليقينُ– أنّ الحافظ –رحمه الله– كان لا يزال ينظرُ في كتابه، فيزيدُ فيه ما يرى زيادَتَهُ، من أبحاثٍ كلاميّةٍ، وفروعٍ فقهيّةٍ، وأبحاثٍ لغويّة، وأقوال وآراء للعلماء الأئمّة، فخَرَجَتْ نُسَخُ الكتاب مختصرة ومطوَّلة، كما هو شأن كثير من العلماء الكبار الذين يحرصون على العلم والمعرفة، والمثلُ في ذلك حاضرة، لا نُطيلُ بذكرها"[3].

– منهجُ الشّيخ أحمد شاكر في اختصاره[4]: لقد رسم الشّيخ شاكر في مقدّمة اختصاره المعالمَ الكُبرى للاختصارِ والتّهذيبِ بمَا لا يَدَعُ للقارئ أو الدّارس مجالاً كبيرًا للبحث في ذلك[5]، اللّهم إلاّ في بعض القضايا التي لم يهتمَّ بها كثيرًا، والتي خالف فيها– أحياناً– معالم منهجه، يقول في مقدّمته –رحمه الله – تحت عنوان: منهج الاختصار:

---

[1] تستفادُ أسماء بعض مختصرات تفسير ابن كثير وما ذُكر حولها من: منهج ابن كثير في التّفسير، للدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، ط01 (1420هـ- 1999م)، ص 69- 71، وقد فاتهُ أن يذكرَ أضعافَ ما ذكَرَ– إن لم يَقصدْ في هذا الموضعِ التمثيلَ–، وتُنظرُ مقدّمة الدّرّ النّثير في اختصار تفسير الحافظ ابن كثير، للدكتور محمد موسى آل نصر، الدار الأثرية- عمان- الأردن، ط02(1431 هـ- 2010م)، ص 6- 7، فقد ذكر بعضَ مختصرات تفسير ابن كثير وما يؤخذُ عليها عُموما، والحقُّ أنّ مختصرات هذا التفسير كثيرة، تربوُ عن عِشرين، تتفاوتُ قيمتها، وتختلف مناهجها أو تتباينُ، باختلاف أو تبايُن مقاصد أصحابها في الاختصار أو...

[2] عمدة التّفسير عن الحافظ ابن كثير، (مختصر تفسير القرآن العظيم)، للعلامة المحقّق أحمد محمد شاكر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة- جمهورية مصر العربيّة، ط02 (1426هـ-2005م)، 1/ 13.

[3] المصدر نفسه، 1/ 13.

[4] المصدر نفسه، 1/ 10-13، وقد نقلتُ هذه النّقاط بأرقامها من (1) إلى (23) كما وَرَدَ ترقيمُهَا مرتّبًا في العمدة للشيخ شاكر، من غير أدنى تصرّف في كلمة أو حرفٍ، أو تقديم أو تأخيرٍ، وكنتُ أَوَدُّ أن أصنعَ بعضَ ذلك إلاّ أنّ دِقّةَ عبارةِ الشّيخ شاكر كانت صارفةً عن أيّ تغييرٍ، فَتَركتُ ذلكَ خشيةَ أن يقصُرَ القلَمُ عن التّعبير عن مقصدِ الشّيخ شاكر، أو وصفِ فكرته، فتركتُ عبارته كما هي لِتدُلّ على المعنى الذي يُريدُهُ قطعًا، ولأنّني رأيتهُ – احتيَارًا منه، ولاعتبارٍ علميٍّ ومنهجيٍّ لهُ مقصدُهُ وأثرُهُ– واضعًا نقاطًا يُعرَفُ مجموعُها أو جمهورُها بمنهجه في الاختصار، فكان أولى بذلك– في نظري– من أيّ قارئٍ أو دارسٍ أو شارحٍ قد يَضَعُهَا أو يُعبِّرُ عنها.

[5] تكلّم الأستاذ يوسف عبد اللاّوي عن منهج الشّيخ أحمد شاكر في كتابه عمدة التّفسير، مُكتفيًا بما ذكرهُ الشّيخ أحمد شاكر نفسُهُ في مقدّمته عن منهجه في الاختصار في ثلاث وعشرين نقطة، وأفاد– مشكورًا– في خاتمة ذلك بأنّ للشيخ أحمد شاكر تعليقات علميّة مفيدة في كثير من مواطن الكتاب، فقد علّق

1- حافظتُ كلّ المحافظة على الميزة الأولى لتفسير ابن كثير، الميزة التي انفرد بها عن جميع التفاسير التي رأيناها، وهي تفسير القرآن بالقرآن، وجمع الآيات التي تدلّ على المعنى المراد من الآية المفسَّرة أو تؤيِّدُهُ وتُقَوّيِهِ، فلم أحذف شيئًا ممّا قاله المؤلِّفُ الإمام الحافظ في ذلك.

2- حافظتُ على آراء الحافظ ابن كثير وترجيحاته في تفسير الآيات، مُجتهدًا في إبقاء كلامه بحروفه ما استطعتُ.

3- اخترتُ من الأحاديث التي يذكرها أصحَّها وأقواها إسنادًا، وأوضَحَها لفظًا، فإنّ المؤلِّف – رحمه الله- كثيرًا ما يذكرُ الحديث الواحد بروايات متعدّدة، ومن أوجهٍ مختلفةٍ.

4- حَذَفتُ أسانيد الأحاديث التي أذكُرُها، فإنّ الحافظ ابنَ كثيرٍ يذكُرُ الأحاديث بأسانيدها مفصَّلَةً من دواوين السُّنَّة، فيقول مثلاً: (قال الإمام أحمد بن حنبل: حدّثنا...)، ثمّ يسوقُ الإسنادَ والحديثَ، ثمّ كثيرًا ما يذكرُ بعدَهُ تخريجَهُ من الصِّحاح والسُّنن وغيرها ، بأسانيدِها كاملة، أو بالإشارة إلى الأسانيد.

5- فاكْتَفيْتُ من ذلك بذكر الحديث عن الصّحابيّ رَاوِيهِ، أو التّابعيّ، إذا كان الصّحابيّ غير مسمّى، ثمّ أذكُرُ بعد ذلك من رواهُ من الأئمّة، معتمدًا في ذلك على ما ذكرهُ المؤلِّفُ – رحمه الله- وهو حجّةٌ في ذلك، فَلَمْ أرْجِعْ إلى المصادر التي يَذْكُرُها إلاَّ عند الضّرورة القُصوى، لتحقيقِ لفظ الحديث، أو لِغيرِ ذلك من المقاصدِ العلميّةِ الدّقيقةِ، التّي تتعلّقُ بالرِّواية أو الدّراية، ولَمْ أزِدْ على تخريجه إلاّ ما لَمْ يكُنْ منهُ بُدٌّ.

6- حَذفتُ كُلّ حديثٍ ضعيفٍ أو معلولٍ، إلاّ أن يَكونَ إثباتُهُ في موضعه ضرورةً علميّة: لرفعِ شبهةٍ، أو بيان معنى حديثٍ صحيحٍ بحديثٍ ليس ضعيفًا بمرّة، أو ردٍّ على احتجاجٍ به ، لذي هَوًى، أو ضَغْنٍ على الإسلام وأهله، أو غير ذلك من المقاصد العالية.

7- حَذَفتُ المكَرَّرَ من أقوال الصّحابة في التّفسير، وكثيرًا من آراء التابعين، اكتفاءً ببعضها، خصوصًا وأنّها كثيرًا ما تختلفُ لفظًا وتتّفقُ أو تتقاربُ معنًى، كما قال المؤلِّفُ الحافظُ **-رحمه الله-**(ص45، س11): "والكلُّ بمعنًى واحدٍ في أكثر الأماكن"[1].

على كلام ابن كثير بشأن الإسرائيليّات، وحذّر من مغبّة التّساهل في رواية الإسرائيليات، واستدرك بذلك على الحافظ ابن كثير، ورأى أنّ لا ينبغي الأخذ بها لتفسير كتاب الله...)، تنظر رسالته القيّمة: جوانب نقديّة من جهود الشّيخ أحمد محمّد شاكر الحديثيّة، يوسف عبد اللاّوي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الحديث، إشراف الأستاذ الدكتور سلمان نصر، (1418هـ- 1419هـ/ 1997- 1998م)، ص 58- 62، كما أفاد الأستاذ – مشكورًا- أنّ للشيخ أحمد شاكر تعليقات أخرى غير التي وُجدت في مطبوع الكتاب، حيث قال: "وقد أكّد لي الأستاذُ أسامةُ ابنُهُ الأكبرُ للشّيخ أحمد محمّد شاكر أثناء إقامتي بالقاهرة أنّ والدهُ – رحمه الله –كانت له بعض التّعليقات الأخرى زيادة على ما هو مطبوع من عمدة التّفسير –كما هو الحال بالنّسبة للمسند –كما أشرنا آنفًا- وهي الآن في عهدة الدكتور أحمد عمر هاشم، عميد جامعة الأزهر، وقد سلّمها له الأستاذ أسامة شخصيًّا"، تنظر رسالته، ص 58، هامش: 02.

[1] وكلام الحافظ ابن كثير في سياق الحديث عن اختلاف التّنوّع في تفسير السّلف، وسياقُهُ وسباقُهُ ولحاقُهُ هو:"... فَتُذَكَرُ أقوالُهُم في الآية، فيقع في عباراتهم تباينٌ في الألفاظ، يَحسِبُهَا من لا عِلمَ عِندَهُ اختلافًا، فيحكِيهَا أقوالاً وليس كذلك، فإنّ منهم مَن يُعبِّرُ عن الشّيءِ بلاَزمِهِ أو بنَظِيرِهِ، ومنهم مَن يَنصُّ على الشّيء بِعَينِهِ، والكُلُّ بمعنًى واحدٍ في كثيرٍ من الأماكنِ، فَلْيَتَفَطَّنِ اللّبيبُ لِذلكَ، واللهُ الهادي". تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدّمشقيّ، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط02 (1420هـ - 1999 م)، 1/ 10.

8- نَفَيْتُ عن كتابي هذا كلّ الأخبار الإسرائيليّة وما أشبهها، فإنّ المؤلِّف –رحمه الله– قد جَدَبَها في مواضع كثيرة من تفسيره، وأَبَان عن خَطَلِها وضَرَرِها،وأَنْحَى باللاّئمة على رِوَايَتِهَا ورُوَاتِها، وَرَسم لنفسه خُطّةً في شأنها، ومع ذلك فإنّه – فيما يبدو لي– لَمْ يَستطِعْ أن يسيرَ على ما رَسَمَ، وغلبَهُ ما وجدَ من الرِّوايات في كثير من المواطن، فأثبت طائفةً منها غيرَ قليلة، فحذَفتُها كُلَّها– والحمد لله –.

9- حذَفتُ أكثرَ ما أطالَ به المؤلِّفُ – رحمه الله– من الأبحاث الكلاميّة والفروع الفقهيّة، والمناقشات اللغويّة واللّفظيّة، ممّا لا يتّصلُ بتفسير الآية اتّصالاً وثيقًا، وأبْقَيتُ من ذلك ما لَمْ أجِدْ منه بُدًّا في إيضاح معنى الآية، أو تقويةِ المعنى الرّاجحِ المختارِ في تفسيرِهَا.

10- أحيانًا يذكرُ المؤلِّفُ الحافظ حديثًا طويلاً لمناسبةِ تفسير آيةٍ أو لِمعنًى يتعلّقُ بها، ولا يكونُ كلُّهُ في موضعِ الشّاهدِ المتعلِّق بالآية، بل بعضُهُ فقط، فرأيتُ أن أقتصرَ في مثلِ هذه الحال على موضع الشاّهد منه، لأنّ المقصد الأصليّ هو التّفسير، لا رواية الحديث كُلِّهِ، وأُشيرُ بكلمة تدلُّ على ذلك، وأَضَعُهَا بين معكفَينِ هكذا: [ ]، دون أن أنبّه عليه، لِيَعلَم القارئ أنّ هذا من صنيعي، لا من صنيع ابن كثير.

11- وأَصنَعُ نحو هذا فيما يَذكُرُ المؤلِّفُ من الأحداث التاريخيّة المطوَّلةِ، التي تتعلّقُ بالتّفسير، فأضعُ الملخّصَ الذي أَكتُبُهُ بين المعكفين أيضًا، دلالة على أنّه من كلامي، لا من كلامه.

12- أمّا الزّيادات التي أضعها بين المعكفين أثناء الكلام، سواء أكانت زائدةً في المخطوطة الأزهرية على المطبوعة، أم كانت زيادةً مِنْ قِبَلي لتصحيح الكلام، ممّا لا يُفهَمُ الكلامُ أو لا يتمُّ إلاّ به، فإنّي أنبّهُ على ذلك وعلى سبب الزيادة في الهامش، حتى يثق المطّلِعُ على الكتاب أنّي لَمْ أتصرّف في الأصل إلاّ على أساسٍ علميٍّ صحيحٍ، وأُصيبُ وأُخطِئُ كما يُخطئ النّاسُ ويُصيبُونَ، والتوفيق من الله.

13- وهناك تغييرٌ أكتفي بالإشارة إليه هنا، وهو ما اقتضاهُ حَذْفِي للأسانيدِ التي يسوقها المؤلِّفُ للأحاديث كما بيّنتُ في الفقرتين الرّابعة والخامسة: فإمّا أن أذكُرَ الحديث أوّلاً، مُبتدئًا باسم الصّحابيّ مثلاً (عن فُلان)، ثمّ أذكرُ الكتبَ التي نسبَها إليه الحافظ، وإمّا أن أذكرَ الكتاب الذي روى منه أوّلاً: فأقول مثلاً(روى البخاريّ) أو (روى الإمام أحمد)، ثمّ أُكمِلُ التّخريج الذي ذكرهُ المؤلّفُ، بعد سياق الحديث، دون أن أشير في كلّ موضع إلى هذا التّغيير، فإنّهُ بديهيٌّ أَلْجَأَ إليه حذفُ الإسناد.

14- وتغييرٌ آخر بسيطٌ، في سياق أقوال الصحابة أو التّابعين، فمن بَعدَهُم، في تفسير الآيات، فقد أَذكُرُ القول ثمّ أُبيّنُ قائلَهُ، وقد أُقدِّمُ اسمَ قَائِلِ ذَلكَ بَعدَ حَذفِ الإسنادِ إِلَيهِ– على ما يقضي به نِظامُ الكلامِ وسياقُهُ.

15- وآياتُ القرآن الحكيم المفَسَّرة، التي يذكرها الحافظ ابن كثير، ويبدأ بها مجموعةً، نرسُمُها على رسمِ المصحف العثمانيّ، مضبوطةً بالشّكل الكامل، على الرّسم الثّابت في المصحف الذي طَبَعتهُ الحكومة المصريّة مرارًا، بعد تصحيحه ومراجعته، في لجنةٍ علميّة عظيمةٍ برئاسةِ الشّيخ محمد بن عليّ بن خلف الحسيني، شيخِ المقَارئ المصريّة إذ ذاكَ – رحمه الله– في سنة 1337 هـ.

16- وَنُثبِتُ في آخر كلِّ آية رقمَهَا على ما في ذلك المصحف الجليل.

17- وأمّا الوقوف أثناء الآيات فنضعُ بجوارها شولةً هكذا « » دون تقيُّدٍ بالاصطلاح فيه بين: وقف جائز على التّساوي، أو جائز مع أولويّته، أو جائز مع أولوية الوصل، إلاّ الوقف اللاّزم، فإنّنا نضعُ فوق الشّولة مِيمًا، صغيرة هكذا «م».

18- وأمّا الكلمة التي فيها وقفان: قبلها وبعدها، والتي لا يجوز فيها إلاّ أحدهما – ولها اصطلاح خاصّ في ذلك المصحف- فإنّا سنتخيّر أجودَها وأولاها في المعنى، مثل ژ ب ﭒ ﭒ ﭖ ﭖ ﭓ ژ[البقرة: 2]، فإنّ الوقف بعد (فيه) أدقّ وأجود من الوقف قبلها.

19- ونضعُ في رأس كلّ صفحة اسم السورة ورقم الآيات المفسَّرة، حتّى يَسهلُ على القارئ البحث عمّا يريدُ من التّفسير دون عناء.

20- ونثبتُ بجوار أوائل أجزاء القرآن الثّلاثين - بالهامش- كلمة (الجزء) وتحتها رقمه.

21- وُنثبتُ بجوار أوائل الأرباع- بالهامش أيضًا- كلمة: (ربع)، ومعناها: ربع حزب، والحزب نصف جزء، ولكِنَّا لا نتقيّدُ بذكر الأحزاب ولا أرقام أرباعها: (نصف الحزب)، (ثلاثة أرباع الحزب)- المثبتة بهامش المصحف، لأنّ أكثر النّاس لا يعرفون إلاّ أنّها كلّها أرباع، فذلك أَيسرُ لهم.

22- وإذا كان أوّل الرّبع أوّل الآيات التي يذكرها الحافظ المفسّرُ، اكتفينَا بكلمةِ: (ربع)، أمّا إذا كان أثناء الآيات، فإنّا نضعُ بجوارهُ - بعد رقم الآية التي قبله - نجمة صغيرة هكذا (*) للدّلالة على ذلك.

23- ونكتُبُ بالهامش أيضًا بجوار مواضع السّجدات في الآيات- كلمةَ (سجدة)، لِيُعرَفَ موضعُ السُّجود عند التّلاوة - إن شاء الله-.

الجانبُ الثَّاني: شرحُهُ لعِبَاراتِ ابنِ جريرٍ وابنِ كثيرٍ في تَفسِيرَيْهِمَا وتقريبُها، وشرحُ غريبِ الأحاديثِ الواردةِ فيهمَا:

لَقَدْ بَدَا جُهدُ الشّيخ أحمد شاكر واضحًا في تقريبِ عددٍ من عباراتِ الحافظِ ابن كثيرٍ في تفسيره، وشرحِ غريبِ أحاديث وآثار كثيرة خادمة لدرسِ التّفسير عند ابن كثير،وفي بعضِ الأجزاءِ التي حقّقها من تفسير الطّبريّ، مُعتمدًا في ذلك مصادرَ اللُّغة الرّئيسة وقواميسها، وإن كان لا يذكرُ مصدرهُ في مواضع كثيرة رأيتُهَا، وَهو عَملٌ لَهُ أَثَرُهُ في تيسيرِ تَناوُلِ التّفسير بالدّرس والمدارسة، دالٌّ على دِرَايةِ الشّيخ أحمد شاكر الواسعةِ لمعاني القرآن ولُغَتِهِ.

هذا وقد اجتمعَ عندي عددٌ معتبرٌ من الأمثلة التي تُوضّحُ هذا الجهد وتدلّ عليه،أكتفي بذكر نَموذَجَينِ فيما يأتي:

1- عند قوله تعالى:ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ...ژ[الأنعام: 96] نقل كلام ابن كثير بشأنها وهو قوله: " أي: خالق الضّياء والظّلام، كما قال في أوّل السّورة: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) فهو سبحانه يفلق ظلام اللّيل عن غرّة الصّباح، فيضيء الوجود، ويستنير الأفق، ويضمحلّ الظّلام، ويذهب اللّيل بِدَآدِئِهِ وَظلاَمِ روَاقِهِ، وَيَجِيءُ النَّهارُ بِضِيَائِهِ وِإشْرَاقِهِ..."[1]، ثمّ توسّع في شرح كلمة " بِدَآدِئِهِ " كاشفًا عن خطأ بعض من طبع تفسير ابن كثير من قبل وحرّفوا هذه الكلمة، فقال:" قوله (بدآدئه) بفتح الدال الأولى وبعدها ألف ممدودة ثم دال مكسورة ثم همزة مكسورة، وقد رُسمت في

[1] عمدة التّفسير، 1/ 800- 801.

المخطوطة العتيقة هكذا: (بداديه)، ورُسمت في المخطوطة الأزهرية هكذا: (بداءديه)، أما الهمزة في الأزهرية فموضعها خطأ من الناسخ، موضعها الصحيح قبل الألف، لتُقرأ ألفًا ممدودةً، وأمّا الياء بعد الدّال الثانية فيهما فهكذا تُرسم الهمزة المكسورة التي تُكتبُ على ياء في الخطوط القديمة، كلّها أو أكثرها، حتى في ألفاظ القرآن، مثلاً لفظ: (بَارِئِكُم) في الآية (54) من سورة البقرة[1] مكرّرًا مرّتين، رُسِم في المخطوطة الأزهرية (1/ 146) في المرّتين (بَارِيكُم)، وتسهيلُ هذه الهمزة إلى ياءٍ فصيحٌ صحيحٌ في لغة العرب. ولم يُحسِنْ طابعُو تفسير ابن كثير قراءة هذه الكلمة، فاسْتَسْهَلُوا تغييرَها، فجعلُوها: (بِسَوادِهِ)! وما أَبعَدَ ما بين الحرفينِ في الرّسم!! وأمّا معناها، فالمراد بها شدّة الظّلام في آخر الشهر، وأصل الحرف في نصّ لسان العرب (مادّة: دأدأ)، قال: والدَّأْدَاءُ والدُّؤْدُؤُ والدُّؤْدَاءُ والدِّئْدَاءُ: آخر أيّام الشهر، قال:

نحنُ أَجَزْنَا كلَّ ذيَّالٍ قَتِرْ في الحجِّ مِنْ قَبْلِ دَآدِيِ المؤتَمِرْ،

أراد: دآدئَ المؤتمِرْ، فأبدلَ الهمزة ياءً ثمّ حذفها لالتقاء السّاكنين.

قال الأعشى: تدارَكَهُ في مُنصِلِ الال بعدَ مَا مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وقد كان يَعطَبُ

قال الأزهريّ: أراد أن تداركه في آخر ليلة من ليالي رجب، وقيل: الدَّأْدَاءُ والدِّئْدَاءُ ليلة خمسٍ وستٍّ وسبعٍ وعشرينَ، وقال ثعلب: العربُ تسمّي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين: الدَّآدِئَ، والواحد: دَأْدَاءَةٌ. وفي الصّحاح: الدَّآدِئُ ثلاثُ ليالٍ من آخر الشهر قبلَ ليالي المِحَاق، والمحاقُ آخرها، وقيل: هِيَ هِيَ. أبو الهيثم: اللّيالي الثلاث التي بعد المِحَاق سُمِّينَ دَآدِئَ، لأنّ القمر فيها يُدَأْدِئُ إلى الغيوب، أي: يُسرع، من دَأْدَأَةِ البعير. وقال الأصمعيّ: في ليالي الشهر ثلاثٌ محاقٌ، وثلاثٌ دَآدِيُ، قال: والدّآدِئُ الأواخر، وأنشدَ:

أَبْدَى لَنَا غُرَّةَ وَجْهٍ بَادِي كَزُهرَةِ النُّجُوم في الدَّآدي"[2].

2- ولمّا ذكر حديث ابن كثيرٍ:(**أنّ قومًا كَانُوا أَهلَ ضعفٍ ومَسكَنَةٍ، قَاتلَهُم أَهْلُ تجبُّرٍ وَعدَاءٍ، فَأظهَرَ اللهُ أَهلَ الضّعفِ عَلَيهِمْ، فَعَمَدُوا إلى عدُوّهِم فَاسْتَعمَلُوهُم وَسَلَّطُوهُم، فَأسخَطُواالله عليهِم إلى يَوم يَلقَونَهُ**) عزاهُ الشّيخ شاكر إلى المسندِ[3]، ثمّ شرحَ كَلمة:(سَلَّطُوهُم) فقال: "وقوله:(سَلَّطُوهُم): هكذا ثبتَ هذا الحرفُ، وهو من السّلاطة وهي

---

[1] هي قوله تعالى: ژ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ژ[البقرة: **54**]، وفي كلمة: (بَارِئِكُم) قراءات. ينظر: كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى البغداديّ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط 02 (1400 هـ)، 1/ 155.

[2] عمدة التّفسير، 1/ 800- 801، هامش: 02، وينظر مثال بيانه وتوضيحه لعبارة الطّبريّ (**وإنّه تعالى لا يخلو من مكان**)، عند تعقّبه لابن كثير في توجيهها. عمدة التفسير، (1/ 163، هامش: 1).

[3] عزاهُ الشّيخ شاكر في العمدة، 1/ 234، هامش: 01، إلى المسند (5/ 407 حلبي)، وهو في طبعة دار الحديث (تخريج الشّيخين أحمد شاكر وتكملة الشّيخ حمزة الزين)، قال الشّيخ حمزة أحمد الزين: "إسنادُهُ حسنٌ، لأجلِ عبد الله بن الأجلح الكندي". المسندُ للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه، الشّيخ حمزة أحمد الزّين، دار الحديث، القاهرة، ط01 (1416 هـ- 1995م)، 16/ 633، قال الشّيخ حمزة الزّين: وأشار إلى ذلك الهيثمي، 5/ 232، وهو في مجمع الزّوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثميّ، دار الفكر، بيروت، (ط،د)،(1412 هـ)، 5/ 418، (رقم: 9176)، وقال عقبه: " رواه أحمدُ، وفيه الأجلحُ الكنديُّ، وهو ثقةٌ، وقد ضعف، وبقيّةُ رجاله ثقات".

القهر، والفعل منه في المعاجم[1] (سَلَّطَهُ اللهُ- بتشديد اللاّم- فتسلّط عليهم. و(السُّلاطة – أيضًا- والسُّلُوطَة – بضمّ اللاّم) حِدّةُ اللّسان وطُولُهُ، والفعلُ منه لازمٌ (سَلُطَ) بضمّ اللاّم. فينبغي أن يكون هكذا الحرفُ هنا (سَلَّطُوهُم) بفتح اللاّم، ويكون استعمالاً نادرًا، من أحدِ هذين المعنيين: قَهَروهُم، أو استطَالُوا عليهم بألسنتهم، ولم أجدْهُ في غير هذا الموضع، وهذا تخريجه فيما أرى"[2].

الجانبُ الثَّالثُ: عزوهُ بعضَ القراءاتِ إلى مَن قَرَأَ بِهَا ممّا لَمْ يَعزُهُ الحافظُ ابنُ كثير في تفسيرِهِ:

مَعَ إمامة الحافظ ابن كثير في التّفسير وعلومه،ودرايته بالقراءات ووجوهها؛ إلاّ أنّه كان غافلاً في تفسيره عن بعض قضاياها،كعدم عزوهِ بعض القراءات إلى من قرأ بها على وجه التّدقيق،وتوجيه بعض معانيها، ممّا كان محلّ اعتبارٍ عند الشّيخ شاكر،وربّما خَطَّأَهُ وتعقّبَهُ في عَزوهِ بعض أوجهِ القراءاتِ، ومن النّماذج المبرِزَة لهذه الظاهرة ما يأتي:

1- عند قوله تعالى:ژٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ[الأنعام: 96] لم يتناول ابن كثير القراءات في قوله:(جاعلُ)[3]، فذكر الشّيخ شاكر القراءتين المشهورتين وعزاهما إلى من قرأ بهما، فقال:"(وجاعلُ الليل) قراءة عاصم وحمزة والكسائيّ وخلف والأعمش، و(جعلَ الليلَ) بصيغة الفعل الماضي، ونصبُ (الليلَ) مفعولاً وهي قراءة حفص عن عاصم الثابتة في مصاحف مصر، وقرأ باقي الأربعة عشر: (وجاعلُ الليلِ) بصيغة اسم الفاعل) وجرِّ (الليلِ) بالإضافة، وهي الثابتة في المخطوطتين من ابن كثير هنا، فأثبتناها كذالك[4]، والقراءتان صحيحتان"[5].

2- عند قوله تعالى:ژ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ژ[الأنعام: 109] لم يهتمّ ابن كثير في ذكر بعض وجوه القراءة في (أنَّها) و(يُؤمنون) بعزوها إلى من قرأ بها[6]، فعزاها الشّيخ شاكر في قوله: " قراءة (إنّها بكسر الهمزة هي قراءة القارئ ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ باقي السّبعة بفتحها، وقراءة (تُؤمنون) بتاء الخطاب قراءة ابن عامر وحمزة، وبياء الغائب باقي السّبعة"[7].

---

[1] هو كذلك في لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط 01 (د،ت)، مادة: (سلط)،7/ 320.

[2] عمدة التّفسير، 1/ 234، هامش: 01، وينظر للاستزادةِ: عمدة التّفسير (1/ 127، هامش: 3)، و(1/ 180، هامش: 2)، و(244/1، هامش1)، و(262/1، هامش: 3)، و(1/ 270، هامش: 1)، و(333/1، هامش: 1)، و(1/ 334، هامش: 1، 2)، و(1/ 347، هامش: 1)، و(1/ 363، هامش: 2)، و (369/1، هامش: 1)، و(1/ 372، هامش:2)، و(373/1، هامش:3)، و(1/ 374، هامش: 2)، و(1/ 402، هامش: 2)، و(1/ 406، هامش: 2)، و(1/ 409، هامش: 3)، و(1/ 410، هامش: 1)، و(1/ 415، هامش:2)، و(423/1، هامش:3)، و(434/1، هامش: 3)، و(1/ 438، هامش: 1)، و(1/ 439، هامش: 1)، و(1/ 447، هامش: 1).

[3] تفسير ابن كثير، 3/ 304.

[4] ينظر للاستزادة: إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدّمياطيّ، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 01 (1419هـ- 1998م)، ص 270.

[5] عمدة التّفسير، 1/ 800، هامش: 1.

[6] تفسير ابن كثير، 3/ 316. ينظر للاستزادة: إتحاف فضلاء البشر، للدمياطيّ، 1/ 271.

[7] عمدة التّفسير،809/1، هامش2، وينظر للاستزادة: (1/ 778، هامش: 01) ، و(1/ 166، هامش: 1)، و(1/ 170، هامش: 1)، (317/1، هامش: 3)، و(1/ 340، هامش:2)، و(1/ 368، هامش: 3)، و(372/1، هامش: 3)، و(1/ 386، هامش: 2)، و(1/ 406، هامش: 1)، و(1/ 411، هامش: 2)، و(421/1، هامش: 3)، و(433/1، هامش:1).

الجانبُ الرّابعُ: رَبطُهُ بَعضَ مَعَاني الآياتِ القُرآنيَّةِ ببعضِ الأَحوَالِ الاجتِمَاعيَّةِ والقَضايَا الوَاقعِيّة:

فإنّ الشّيخ شاكر يغتنمُ مواضعَ ومناسباتٍ في كلام الحافظ ابن كثيرٍ في تأويل آيات، أو استنباط أحكامٍ، أو معالجة قضايَا، ليربطَ ذلك المعنى أو الحكم بحال المسلمين اليوم وواقعهم، مُعبّرًا عن مواقفه تارة، واصفًا بعض المشكلاتِ والأفهام الخاطئة مُستنكرًا لها، مصرّحًا بالعلاج أو مُلمّحًا إليه تارة أخرى، وهو جهدٌ لا شكّ في تعلّقه بالأداة الاجتهاديّةِ والاستنباطيّة[1]؛ ينمُّ عن سَعْيهِ في إصلاح النّاس بِنُورِ القرآنِ وهديه، بإسقاط هذه المعاني على تلك الأحوال والوقائع والمشكلات المعيشة. فمن عباراته الواضحة الدّالّة على جُهدهِ في ذلك ما يأتي:

1- عند قوله تعالى:ژ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ... ژ[النساء: 34] ساق كلام ابن كثير مختَصَرًا في تفسير هذا الجزء من الآية، وبعدما فرغَ علّق قائلاً:"أمّا النِّساءُ في عَصرنَا، فقد ملأَهُنّ الكبر والغرور والطّغيان، بما بثَّ أعداؤنا المبشّرون والمستعمرون في نفوسهنّ، بالتّعليم المتهتّك الفاسق، فزعمنَ لأنفسهنَّ حقّ المساواة بالرجال في كلّ شيء في ظاهر أمرهنّ، وهنّ على الحقيقة مستعليات طاغيات، يُرِدْن أن يحكمن الرّجال في الدّار وخارج الدّار، وأن يعتدينَ على التّشريع الإسلاميّ، حتّى فيما كان فيه النّصوص الصّريحة من الكتاب والسّنّة،بل يُرِدْنَ أن يكنّ حاكمات فِعلاً، يتولّينَ من شؤون الرّجال ما ليس لهنّ، وأن يَخرُجن على ما أمر الله به ورسوله،بل يَكفُرنَ بأنّ الرّجال قوّامون على النّساء، ويكفُرنَ بأنّهُ (**لَنْ يُفلِحَ قومٌ وَلّوْا أمرَهُمْ إمرأَةً**)[2]،حتّى طَمعنَ في مناصب القضاء وغيرها، وساعدهنّ الرّجال الذين هم أشباهُ الرّجال،ولم يَخْشَ هؤلاء ولا أولئك ما وراء ذلك من فسادٍ وانهيارٍ، ثمّ من سخط الله وشديد عقابه"[3].

2- وعند قوله تعالى:ژﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ...ژ[البقرة :104]، ساقَ الشيخ شاكر قولَ ابن كثيرٍ:"والغرضُ أنّ الله تعالى نهى المؤمنين عن مشابهة الكافرين قولاً وفعلاً، فقال:ژ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙژ[البقرة: 104] إلى أن قال مُعَلّقًا على كلام ابن كثير في حَدِيث: (**مَنْ تَشبّهَ بقومٍ فهُوَ مِنهُمْ**)[4]- مُعبّرًا عن واقع المسلمين-:" فانظرْ إلى ما يفعل المسلمونَ – بل المنتسبون إلى الإسلام- في عصرنا، من التّشبّه بالكفار في كلّ شيءٍ، حتّى لَيُريدُ الوُقَحَاءُ من الكُتّاب أن يُدخِلُوا شعائِرَهم أو ما يُشبهُها في عباداتنا، وحتّى ضربوا على أنفسهم الذِّلّة والصَّغارَ، باصطناعِ

---

[1] وهذا العمل إنّما هو صورة من صورِ تنزيل الآيات على الواقع، أو تنزيل معانيها على الأحوال والمعطيات الاجتماعيّة، وليس هذا العملُ الذي يقوم بها العالمُ أو المفسِّرُ – اجتهادًا منه- اعتباطيًّا، أو أنّهُ وظيفة كُلّ قارئٍ أو دارسٍ ممنّ لم يستجمعوا أدوات الاجتهاد والنّظر في القرآن وتأويل معانيه وإسقاطها على الوقائع و المستجدّات. ينظرُ في هذا الموضوع قضايا مهمّة في كتاب: تنزيل الآيات على الواقع عند المفسرين، الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الضامر، طباعة المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات، ط01 (1428هـ- 2007م)، ص25، 71 ،79، 89 ،121- 179.

[2] أخرجه البخاريّ في الجامع الصحيح،(ضمن موسوعة الكتب السّتّة)، إشراف الشّيخ صالح آل الشّيخ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السّعودية، ط 01 (1420هـ-2000م)، كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، عن أبي بكرة – رضي الله عنه-(رقم: 4163).

[3] عمدة التّفسير، 1/500، هامش: 1.

[4] أخرجه أبو داود في سننه (ضمن موسوعة الكتب السّتّة)،كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، عن ابن عمر(رقم: 4031)، والحديث صحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط 01 (1419 هـ- 1998م)، 2/ 503- 504.

تشريعِ أوربة الوثنيّة الملحدَة في قوانينِهِمُ الوضعيّةِ المجرمةِ الكافرةِ، أعاذنا الله من الفِتنِ، وأعاد للمُسلمينَ عُقُولَهُمْ ودِينَهُمْ"[1].

الجانبُ الخَامِسُ: تخريجُهُ أَحاديثَ لم يخرِّجهَا الحَافظُ ابنُ كثير في تفسيرِهِ، وأحاديثَ بعضِ الأجزاءِ مِن تَفسيرِ الطّبريِّ:

قد خرّج الحافظ ابن كثير جُلَّ أحاديث تفسيرِهِ، مصحّحًا لها تارة، مُضعّفًا شارحًا العِللَ تارة أخرى، مِن ذلكَ ما تعلّقَ منها بمعاني القرآن وأحكامه، إلاّ أنّه لَمْ يَعْزُ بعض هذه الأحاديث، ولم يحكُمْ عليها بصحّةٍ أو ضَعفٍ، فانبرى الشّيخ أحمد شاكر – وهو صاحب صناعة حديثيّة حاذِقةٍ– إلى تخريجها والحكم عليها تكميلاً لجهد الحافظ ابن كثير في التأصيل والتّطبيق لدرسِ التّفسير، وربّما صحّح بعضَ تخريجاته، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

1– عند قوله تعالى:ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ...ﮊ[البقرة:187]، وفي سياق معاني الآية وأحكامها ساق حديث أبي هريرة، قال: (**كانَ المسلمون قبلَ أن تنزل هذه الآية إذا صلّوا العشاء الآخرة حَرُمَ عليهم الطّعام والشّراب والنّساء حتى يفطروا، وإنّ عمر بن الخطّاب أصاب أهله بعد صلاة العشاء، وأنّ صِرْمة بن قيس الأنصاريّ غلبته عينُهُ بعد صلاة المغرب، فنام ولم يشبع من الطّعام، ولم يستيقظ حتى صلّى رسول اللهﷺ العشاء، فقام فأكل وشرب، فلما أصبح أتى رسول الله ﷺفأخبره بذلك، فأنزل الله عند ذلك:** ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ...ﮊ **يعني بالرّفث: مجامعة النّساء** ﮋﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢﭣ ﭤﮊ يعني: تجامعون النّساء، **وتأكلون وتشربون بعد العشاء** ﮋ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨﭩ ﭪ ﭫﮊ **يعني: جامعوهن** ﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰﮊ **يعني: الولد** ﮋ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮊ **فكان ذلك عفوًا من الله ورحمة)**[2].ثمّ قال الشّيخ شاكر متعقّبًا: " هذا الحديث ثبت هكذا في ابن كثير، دون بيان من أخرجه، والإسنادُ من سعيد بن أبي عروبة إلى أبي هريرة صحيحٌ، والظّاهر من خطّة ابن كثير أنّه رواهُ الطّبريّ، ولكن لم أجدهُ فيه في هذا الموضع، فإمّا هو في موضع آخر، وإمّا سقط من ناسخي الطّبريّ، ويؤيّدُ أنّه من رواية الطبريّ أنّ السيوطيّ نقلهُ في الدّرّ المنثور(197/1) [3] ونسبه للطبريّ فقط"[4].

2– عند قوله تعالى:ﮋ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩﮊ[المائدة: 32] وفي سياق معناها ذكر الشّيخ شاكر حديث أبي هريرة قال:(**دخلتُ على عثمان يوم الدار فقلت: جئت لأنصرك وقد طَابَ الضّربُ يا أمير المؤمنين. فقال: يا أبا هريرة، أَيَسُرُّكَ أَن تَقْتُلَ النّاسَ جميعًا وَإِيَّايَ مَعَهُم؟ قُلتُ: لا. قال: فإنَّك إِن قَتَلتَ رَجُلا وَاحدًا فَكَأنّمَا قَتَلتَ النّاسَ جَميعًا،**

---

[1] عمدة التفسير، 152/1، هامش: 03، وينظر للاستزادة: العمدة في: (132/1، هامش: 2)، و(152/1، هامش:3)، و(168/1، هامش: 1)، (1/ 198، هامش: 1)، و(1/ 215، هامش: 1)، و(333/1، هام: 3)، و(1/ 407، هامش: 2)، و(413/1، هامش: 4)، و(1/ 423، هامش: 1)، و(432/1، هامش:4)، و(1/ 684، هامش:1)، و(336/1، هامش: 2)، و(1/ 376، هامش: 1).

[2] المصدر نفسه، 226/1،- 227.

[3] الدرّ المنثور في التّفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة الدكتور عبد السند حسن يمامة، القاهرة، ط01 (1424 هـ- 2003م)، 2/ 273.

[4] عمدة التّفسير، 227/1، هامش: 1.

فانْصَرِفْ مَأذُونًا لَكَ، مَأجُورًا غير مَأزُورٍ، قال: فانصَرَفْتُ وَلَمْ أُقَاتِلْ[1]، ثمّ قالَ الشّيخ شاكر:"هذا الخبرُ لَمْ يُبيّنِ الحافظ ابنُ كثير مخرجَهُ، وقد رواهُ ابن سعدٍ في الطّبقات (3/1/48- 49)[2]، وإسنادُهُ صحيحٌ جدًّا، وذكرهُ السّيوطيّ في الدّرّ المنثور (2/ 277)[3]، ولَمْ يَنسبهُ لِغَيرِ ابنِ سَعدٍ"[4].

الجانبُ السّادسُ: دِفَاعُهُ عَنِ السّدّيّ الكَبيرِ في مَروِيّاتِهِ في التّفسير:

قَصَرْتُ الحديثَ عن السّدّيّ الكبيرِ لكثرة الخلاف في حاله ومرويّاتِهِ، وأسَانِيدُهُ كثيرةُ الدّورَانِ والحضُور في أَجَلِّ وأنفسِ التّفاسيرِ؛ هو تفسيرُ الإمام الطّبريّ –رحمه الله –، لذا كان الشّيخ شاكر ذَابًّا عنهُ، مُدافعًا عن علمه بالقرآن، مُصحّحًا جملة معتبَرَةً من مَرْوِياتِهِ، وذلكَ جَلِيٌّ في تعليقه على الخبر (168)من تفسير الطبريّ[5]، حيثُ قال:(**إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السّديّ: هو السّديّ الكبير، قرشيّ بالولاء، مولى زينب بنت قيس بن مخرمة، من بني عبد مناف**، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلك البخاريُّ في تاريخه الصّغير[6]:(141- 142)،والكبير[7]:(361/1/1)، وهو تابعيٌّ ، سمع أنسًا، كما نصَّ على ذلك البخاري أيضًا، وروى عن غيره من الصحابة، وعن كثير من التابعين، وهو ثقة، أخرج له مسلم في صحيحه، وثّقه أحمد بن حنبل، فيما روى ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل[8] (1/1/ 184)، وروى أيضًا عن أحمد ، قال: "قال لي يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن بن مهدي: السّدّيّ ضعيف ، فغضِبَ عبدُ الرّحمن ، وَكَرِهَ مَا قَالَ"[9]، وفي الميزان[10] والتّهذيب[11] "أنّ الشّعبيّ قيل له: إنّ السّدّيّ قد أُعطِيَ حَظًّا مِن عِلمِ القرآن، فقال: قد أُعطِيَ حَظًّا من جَهلٍ بالقرآن!" [12]. وعندي أنّ هذه الكلمة من الشّعبيّ قد تكون أسَاسًا لِقَولِ كلِّ من تكلَّم في السّدّيّ بغير حقٍّ،

---

[1] المصدرالسّابق، 1/666.

[2] الدرّ المنثور في التّفسير بالمأثور، للسيوطيّ، 5/ 278 .

[3] أخرجه محمد ابن سعد في الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت(ط،د)، في ذكر ما قيل لعثمان في الخلع وما قال لهم، 3 / 70.

[4] عمدة التّفسير، 1/666، هامش:1. وينظر للاستزادة:(/110، هامش: 1)، و (1/336، هامش:1).

[5] سَاقَهُ الطّبريّ بسندِهِ فقال: "وحدّثني موسى بن هارون الهَمْدَاني، قال: حدّثنا عمرو بن حمّاد القَنَّاد،قال:حدّثنا أسباط بن نصر الهمدانيّ، عن إسماعيل بن عبد الرّحمن السُّدِّي، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عبّاس – وعن مرّة الهمدانيّ عن ابن مسعود – وعن ناسٍ من أصحاب النّبيّ ﷺ:(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، هو يوم الحساب"، ثمّ قال معلّقًا على هذا الإسناد قبل الترجمة لرجاله وبيان حالهم: "هذا الإسناد من أكثر الأسانيد دورانًا في تفسير الطبري، إن لم يكن أكثرها، فلا يكاد يخلو تفسير آية من رواية بهذا الإسناد. وقد عرض الطبري نفسه في (ص 121 بولاق، سطر: 28 وما بعده)، فقال – وقد ذكر الخبر عن ابن مسعود وابن عباس بهذا الإسناد– : "فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا ، إذ كان بإسناده مرتابًا . ..."، ولم يبيّن علة ارتيابه في إسناده، وهو مع ارتيابه قد أكثر من الرواية به، ولكنه لم يجعلها حجة قط، بَيْدَ أنّي أراهُ إسنادا يحتاج إلى بحث دقيق، ولأئمة الحديث كلامٌ فيه وفي بعض رجاله. وقد تتبعت ما قالوا وما يدعو إليه بحثه، ما استطعت، وبَدَا لي فيه رأيٌ ، أرجو أن يكون صوابًا، إن شاء الله ...". تفسير الطبري، بتحقيق الشّيخ أحمد شاكر، 1/ 156، حاشية: 02.

[6] التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاريّ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت – لبنان، (ط، د)، 1/ 348.

[7] التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاريّ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط01(ت، د)، 1/ 361.

[8] الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، (ط،د)، (ت، د)، 2/ 184.

[9] المصدر نفسه، 2/ 184.

[10] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذّهبيّ، تحقيق الشّيخ علي محمد معوّض والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، (1995م)، 1/ 395.

[11] تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلانيّ، طبع دائرة المعارف النّظاميّة، الهند، ط01 (1326 ه)، 1/ 274.

[12] تفسير الطبري، بتحقيق الشبخ أحمد شاكر، 1/ 156، حاشية: 02.

ولذلك لم يَعبَأْ البخاريُّ بهذا القول من الشّعبيّ، ولم يروه بل روى في الكبير عن مسدّد عن يحيى قال: " سمعتُ ابنَ أبي خالد يقول: السّدّيّ أعلم بالقرآن من الشّعبيّ". وروى في تاريخه عن ابن المدينيّ عن يحيى، وهو القطّان، قال: "ما رأيتُ أَحدًا يَذكُرُ السّدّيّ إلاّ بخيرٍ، وما تَرَكَهُ أحدٌ"، وفي التّهذيب[1]:"قال العجليّ: ثقةٌ عالمٌ بالتّفسير رَاوِيةٌ لَهُ"، وقد رجَّحنَا توثيقَهُ في شرحِ المسندِ (807) [2]، وتوفّي السّدّيّ سنة 127هـ) أهـ.

ثمّ ذكر إسنادَ السّدّيّ الذي كثر دورانه في تفسير الطّبري وموقف الطبريّ منه ؛ ليَدرُسَهُ ويُبيِّنَ أحوال رجاله، ناقلاً أقوال النّقّاد وأئمّة الجرح والتّعديل، منتَهيًا إلى تصحيح الموقفِ من إسنادِ السّدّيّ الكبير ومروياته في التّفسير، مع توجيه بعض العبارات والمقالات الواردة في ذمّهِ والقدح فيه[3].

الجانبُ السّابعُ: تَنقيتُهُ التّفسير منَ الشَّوَائبِ:

أوّلاً: موقفهُ من الرّوايات الإسرائيلية: يقول الشّيخ أحمد شاكر – رحمه الله– : "إنّ إباحةَ التّحدُّثِ عنهم فيما ليس عندنا دليلُ على صِدقِهِ ولا كَذِبِهِ شيءٌ، وذِكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو روايةً في معنى الآيات أو في تعيينِ ما لم يُعيَّنْ فيها، أو في تفصيلِ ما أُجملَ فيها شيءٌ آخر**!!**، لأنَّ في إثباتِ مثلِ ذلك بجوازِ كلامِ الله ما يُوهمُ أنّ هذا الذي لا نعرفُ صدقَهُ ولاَ كَذِبَهُ مُبَيِّنٌ لمعنى قولِ الله سبحانه، ومفصّلٌ لِمَا أُجملَ فيه**!** وَحَاشَا لله ولكتابه من ذلك. وإنَّ رسولَ الله ﷺ إِذْ أَذِنَ بالتّحدُّثِ عنهم – أَمَرَنَا ألاَّ نُصدِّقَهم ولا نُكذِّبَهم، فأيُّ تصديقٍ لِرواياتِهم وأقاويلِهم أَقوَى من أن نَقرنَها بكتاب الله ونضعَهَا منهُ موضعَ التّفسير والبَيانِ؟ **!**اللّهمّ غفرًا"[4]، ثمّ واصلَ حديثَه بهذا الصّدد إلى أن قال: "...ومِن أَعظمِ الكَلِمِ في الدّلالةِ على تنزيهِ القرآن العظيم عن هذه الأخبارِ الإسرائيليّة –كلمةٌ لابنِ عبّاسٍ رَوَاهَا البخاريُّ في صحيحه، ونقلها عنه الحافظُ ابنُ كثيرٍ عند تفسيرِ الآيةِ (79) من سورة البقرة[5]، فَقَالَ ابنُ عبّاس: (**يا معشرَ المسلمينَ، كيفَ تَسأَلُونَ أهلَ الكتاب عن شيء، وكتابُكُمُ الذي أَنزَلَ اللهُ على نَبِيِّهِ أَحدَثُ أَخبارِ اللهِ، تَقرؤُونَهُ مَحضاً لَم يشب**! **وَقَد حَدَّثكُمُ اللهُ أنّ أهلَ الكتاب قد بدّلُوا كتابَ الله وغيَّرُوهُ، وكَتَبُوا بأيدِيهِمُ الكتابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِن عِندِ اللهِ لِيَشتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً،أَفَلاَ يَنهَاكُم مَا جَاءكُم مِن العِلمِ عن مُسَاءَلَتِهِم؟ وَلاَ واللهِ مَا رَأَيْنَا مِنهُم أَحَداً قَطّ سَأَلَكُمْ عَنِ الذي أُنزلَ إليكم**). وَهَذِهِ الموعظةُ القويَّةُ الرَّائعةُ، رَوَاهَا

---

[1] تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلانيّ، 1/ 274.

[2] مسند الإمام أحمد، بتحقيق الشّيخ أحمد شاكر، 1/ 518، (حديث رقم: 807)، وقال عن الحديث: "إسنادهُ صحيح".

[3] تفسير الطبري، بتحقيق الشّيخ أحمد شاكر، 1/ 156، تُنظر: تتمّة الحاشية: 02.

[4] عمدة التّفسير،14/1.

[5] يُريدُ قوله تعالى: ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ژ[البقرة: 79]، وهي عند الشّيخ شاكر في عُمدته في:1/ 128.

البخاريُّ في ثلاثةِ مواضِع مِن صَحيحِهِ: 5/ 215، و13/ 282، 414 من فتح الباريّ[1]" [2].

ومن أمثلة الرّوايات الإسرائيليّة التي ردّها وكشَفَ عن فسادِ معانيها، ردُّهُ قِصَّةَ المائدة التي طلبها الحواريّون، فقد قال الشّيخ شاكر في شأنها:" ثمّ أطال الحافظ ابن كثير في ذكر آثار في نزول المائدة وصفتها، ليست ثابتة عن النبيّ ﷺ فأعرَضْنَا عن إثباتها هُنا"[3]، وردُّهُ لقصّة هاروت وماروت، أو: قصّة الزُّهرة [4]، وردُّهُ رواياتٍ في تفاصِيل قصّة سفينة نوح – عليه السلام-[5]، كَمَا رَدَّ رواياتٍ إسرائيليّة في تَفسِيرِ هَمِّ يوسف -عليه السلام- بامرأة العزيز[6]، واستَبعَدَ رِواياتٍ في قصّة فتيةِ الكهف وكَلْبِهِم، وغيرها.

فالحاصلُ أنّ الشّيخ شاكر استبعَدَ قصصًا إسرائيليّة كثيرة من تفسير ابنِ كثير، سواء التي ذكرَهَا ابنُ كثير منتقدًا لها، أو سَاكتًا عنها، وهذا العمل كان أسمى مقاصد الشّيخ شاكر في مُختصَرِهِ هذا، ولا بأس أن أذكّر هُنا بالفقرة الثّامنة من فقرات منهج الاختصار التي ذكرها في بداية كتابه، قال – رحمه الله- :" نَفَيْتُ عن كتابي هذا كلّ الأخبار الإسرائيليّة وما أشبهها، فإنّ المؤلِّف – رحمه الله- قد جَدَبَهَا[7] في مواضع كثيرة من تفسيره، وأَبَان عن خَطَلِها وضَرَرِها، وأَنْحَى باللاّئمة على رِوَايَتِهَا ورُوَاتِها، وَرَسم لنفسه خُطّةً في شأنها، ومع ذلك فإنّه – فيما يبدو لي- لَمْ يَستطِعْ أن يسيرَ على ما رَسَمَ، وغلبَهُ ما وجدَ من الرّوايات في كثير من المواطن، فأثبت طائفةً منها غيرَ قليلة، فحذَفتُها كُلَّها- والحمد لله –"[8].

ثانيًا:تَمْيِيزُهُ الأحاديثَ الضّعيفةَ عَنِ الصّحيحةِ في التّفسير:

وذلك بالبحثِ في أحوالِ رِجالِ أَسَانِيدِهَا، والكشفِ عَن عِلَلها الموجِبَةِ لِردِّها وَتنقيةِ دَرْسِ التّفسير منها، والإعراض عن معانيها التي ارتبطت بألفاظها، وأمثلةُ ذلك كثيرة في تفسيري الطبريّ وابن كثيرٍ، من ذلك ما يأتي:

1- فَمِن ذلك كشفُهُ عن الضّعف الشّديد لأثرٍ مشهورٍ في تفسير الطّبريّ، وهو ما أخرجهُ الطّبريّ بسندهِ قال: "حدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني هشام بن سعد، عن علي بن أبي عليّ، عن زبيد، عن علقمة النّخعيّ، قال:(**لمّا خَرجَ عبدُ الله بن مسعود من الكوفة؛ اجتمعَ إليه أصحابُهُ فودَّعَهُم، ثمّ قال:لاَ تنازَعُوا في القرآن، فإنّهُ لا يَختَلِفُ ولاَ يَتَلاَشَى، ولاَ يَتغيّرُ لكثرةِ الرَّدِّ، وإنّ شريعةَ الإسلامِ وحُدودَه وفرائضَهُ فيه**

---

[1] ومواضعها في صحيح البخاريّ (ضمن موسوعة الكتب السّتّة، لا مع شرحِهِ فَتحِ الباري) كما يأتي: فالموضع الأوّل: ما أخرجه البخاريّ في كتاب الشهادات، باب لا يُسأَلُ أهلُ الشّرك عن الشهادة وغيرها، عن أبي هريرة، (رقم: 2539)، والموضع الثاني: في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النّبيّ – صلى الله عليه وسلم- : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيءٍ، (رقم: 6928)، والموضع الثالث: في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (كلّ يوم هو في شأن)، عن ابن عباس – رضي الله عنهما-(رقم: 7084).

[2] عمدة التّفسير، 17/1.

[3] المصدر نفسه، 1/ 757.

[4] المصدر نفسه، 147/1/ هامش:1.

[5] المصدر نفسه، 2/ 289.

[6] المصدر نفسه، 1/ 757.

[7] وَرَدَ شرحُها في الهامش، هكذا: جدبَهَا: أي ذَمَّهَا وعَابَهَا. عمدة التّفسير،1/ 11، هامش:1.

[8] عمدة التّفسير،1/ 11.

واحدة، ولو كان شيءٌ من الحرفين ينهَى عن شيء يأمرُ به الآخرُ، كان ذلك الاختلاف، ولكنّهُ جامع ذلك كلّه، لا تختلفُ فيه الحدودُ ولا الفرائضُ، ولا شيءٌ من شرائع الإسلام، ولقد رأيتُنَا نتنازَعُ فيه عندَ رسول الله ﷺ، فيأمرنا، فنقرأُ عليه، فيخبرُنا أنّ كلًّنا محسنٌ، ولو أعلمُ أحدًا أعلم بما أَنزلَ الله على رسوله مِنّي لَطَلَبتُهُ، حتى أزدادَ علمَه إلى علمي، ولقد قرأتُ من لسانِ رسولِ الله ﷺ سبعينَ سورةً، وقد كنتُ عَلمتُ أنّهُ يُعْرَض عليه القرآنُ في كلّ رمضان، حتّى كانَ عامُ قُبض، فَعُرِضَ عليه مرّتين، فكان إذا فرغَ أَقرأُ عليه فيُخبرُني أَنّي محسنٌ، فَمَنْ قَرَأَ على قراءتي فلا يَدَعَنَّهَا رغبةً عنها، وَمَن قَرأَ عليَّ شيئًا من هذه الحُروف فلا يَدعنَّهُ رغبةً عنه، فإنَّهُ مَن جَحَدَ بآيةٍ جَحَدَ بِهِ كُلَّه)"[1]، قال الشّيخ أحمد شاكر عقبَهُ: "إسناده ضعيفٌ جِدًّا، غاية في الضّعف، لِعِلَّتَينِ: **أُولاَهُمَا**:"علي بن أبي عليّ"، وهو "اللّهبي"، من ولد أبي لهب، قال البخاري في[2](التاريخ الصغير: 196)، وفي[3](الضّعفاء: 25):"منكرالحديث، لم يرضه أحمد"، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[4](3/1/ 197): "سألت أبي عن علي بن أبي علي اللهبي؟ فقال: منكر الحديث، تركوه"، وقال:"سئل أبو زرعة عن علي بن أبي علي الهاشمي؟ فقال: هو من ولد أبي لهب، وهو مدينيّ، ضعيف الحديث، منكر الحديث"، وقال ابنُ حبّان في[5](الضعفاء: 315):"يَروِي عن الثّقاتِ الموضوعاتِ، وعن الأثباتِ المقلُوبَاتِ، لاَ يجوزُ الاحتجاجُ بِهِ". **وثانيتُهُمَا**: أنّ "زبيد بن الحرث اليامي" لم يدرك علقمة ولم يَرْوِ عَنْهُ، إنَّما يَروي عن الطّبقةِ الرّاويةِ عن علقمةَ، فروايتُهُ عنهُ هُنَا منقطعةٌ، إن صَحَّ الإسنادُ إليه فيها، وَلَمْ يَصِحَّ قَطّ. وقد جاء نحو هذا الحديث عن ابن مسعود، من وجهٍ آخر ضعيف أيضًا: فرواهُ أحمد في المسند (رقم: 3845) مطوّلاً، من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن عابس، قال: "حدثنا رجل من همدان، من أصحاب عبد الله، وما سمّاهُ لَنَا"إلخ. وهذا مجهولُ الرّاوي عن ابن مسعود، فلا يكون صحيحًا، وذكرَهُ الهيثميُّ في مجَمع الزّوائد مُختصَرًا[6](7/ 153)، وقال:رواه الإمامُ أحمد في حديث طويل، والطّبرانيُّ[7]، وفيه مَنْ لَمْ يُسَمَّ، وَبقيَّةُ رِجَالِهِ رجالُ الصّحيحِ... أقولُ- شاكر-: وإذ تبيَّن أنّ راويه "علي بن أبي علي اللّهبي" ممّن يصطنع الأحاديث ويروي عن الثّقات الموضوعات، كما قال ابن حبّان، فلا يَبعُدُ أن يقولَ هذه الكلمةَ المولَّدةَ من عند نفسه، وهو متأخّرٌ أدركَ عصرَ التّوليد، فقد أَرَّخَهُ البخاريُّ في باب من مات بين سنتي (170- 180)"[8].

---

[1] تفسير الطبري، بتحقيق الشّيخ شاكر، 1/ 28.

[2] التاريخ الصغير، للبخاري، 2/ 176.

[3] الكاملُ في ضعفاء الرّجال، أبو أحمد بن عديّ الجرجانيّ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 01 (1418هـ- 1997م)، 6/ 314.

[4] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 6/ 197.

[5] المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبّان البستي، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب- سوريل، ط01 (1396هـ)، 2/ 107.

[6] مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد، نور الدّين علي بن أبي بكر الهيثميّ، دار الفكر، بيروت – لبنان، (ط،د)،(1412 هـ)، 4/ 211.

[7] لَمْ تَرَهُ عيني إلى الآن في المعجمين الكبير والصغير، وكتاب الأوائل، ثلاثتها للإمام الطّبرانيّ، ولعلّي غَفلتُ، أو استعجلتُ!!

[8] تفسير الطبري بتحقيق شاكر، 1/ 28، حاشية: 01.

2- وممّا يُبرِزُ جهدَهُ في خدمة أحاديث التّفسير أيضًا ردُّهُ لِقصّةِ ثعلبةَ بنِ حاطبٍ الموضوعةِ، التي اغترّ بها عدد من المفسِّرينَ، وردُّ القولِ بأنّها سبب لنزول قوله تعالى:ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮊ[التوبة: 75- 76]، فقد كشف عن ضعف إسناد هذه القصّة، بعد أن شَرحَ ضعف رجاله وسوء أحواهم، وجرح النّقّاد لهم، وقَدْحِهِم في مروياتهم، وانتهى إلى القول: "وهو ضعيفٌ كلّ الضّعف، ليس له شاهدٌ من غيره، وفي بعض روّاته ضعفٌ شديدٌ"[1].

الجانبُ الثّامنُ: اختيَارَاتُهُ في تفسير بعضِ الكلمات القرآنيّة ومَعَاني بعضِ الآيَاتِ:

فقد كان للشّيخ شاكر حظٌّ من الاختيار في تفسير بعض الكلمات المختَلف فيها ومعاني بعض الآيات، في ضوء قواعد تفسيريّة مشتهرة، واسْتِئْنَاسًا بأقوالِ واختيارَاتِ الأئمَّةِ المعتَبَرةِ، فمن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

1- أمّا اختياراتُهُ في تفسير بعض الكلمات القرآنيّة؛ فَمِثلُ اختيارِهِ تفسيرَ الحكمة بالسّنّة في قوله تعالى: ﮋ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ...ﮊ[البقرة:151]،حيثُ قال رحمه الله:"تفسير الحكمة بالسنّة هو الحقّ الصّحيح،وهو الذي اختاره الإمام الشّافعيُّ[2]،ونصرهُ بأقوى الدّلائل والحجج"[3].

2- وأمّا اختياراتُهُ في معاني بعض الآيات؛ فَمِثلُ اختيارِهِ في مَعْنَى قوله تعالى:ﮋ □ □ □□ □ﮊ [البقرة: 282]، حيثُ ذَكَرَ أَقوَالاً سَاقَهَا ابنُ كثيرٍ فقال: " **قيل**: معناه: لا يضار الكاتب ولا الشّاهد، فيكتب هذا خلاف ما يُملى، ويشهد هذا بخلاف ما سمع أو يكتمها بالكلّيّة، وهو قول الحسن وقتادة وغيرهما. **وقيل**: معناه: لا يَضُرُّ بهما، روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في هذه الآية: ﮋ □ □ □ □ □ □ﮊ قال: يأتي الرجل فيدعُوهُما إلى الكتاب والشّهادة، فيقولان: إنّا على حاجةٍ فيقول: إنّكما قد أُمرتُمَا أن تُجِيبَا، فَليس له أن يُضارّهما، ثم قال: ورُوي عن عكرمة، ومجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير، والضّحاك، وعطيّة، ومقاتل بن حَيَّان، والرّبيع بن أنس،

---

[1] المصدر السابق، 14 / 370- 371، حاشية: 03، والقصّة واهيةٌ مكذوبةٌ كما حقّقهُ الإمام القرطبيّ ، قال: "قلتُ: وثعلبة بدريٌّ أنصاريٌّ وممّن شهد اللهُ له ورسوله بالإيمان؛ حسب ما يأتي بيانه في أول الممتحنة"، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض،ط 01 (1423هـ/ 2003م)، 8/ 208، وقد أفردَ بعضهم كُتُبًا ومقالاتٍ في ردّ هذه القصّة والذّبّ عن الصّحابيّ الجليل ثعلبة بن حاطب، وينظر للاستزادة: تفسير الطبري بتحقيقه، 1/ 72، حاشية: 02، وعمدة التّفسير، 2/ 184، وينظر لمعرفة الأقوال الواهية والبعيدة المبنيّة على آثار ضعيفة جدّا بل وموضوعة، التي ردّها الشّيخ أحمد شاكر، كردِّهِ القول بأنّ قوله تعالى:(ﯦ ﯧ ﯨ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □) [المائدة:55]، أنّ المقصود بها عليٌّ رضي الله عنه، تفسير الطبري بتحقيقه، 10/ 426، حاشية: 04، وردِّهِ لقصّة ضعيفة في نزولِ قوله تعالى:(ﭞ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □)[البقرة: 119]، وأنّ النّبيّ ﷺ قال ذات يوم: "ليت شعري ما فعل أبواي" فنزلت هذه الآية، في تفسير الطبري بتحقيقه، 2 / 558- 559، حاشية: 01.

[2] الرّسالة، محمد بن إدريس الشّافعيّ،تحقيق أحمد محمد شاكر،مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3(1426هـ- 2005م)،ص 155- 156، وص156.

[3] عمدة التّفسير، 1/ 197، هامش: 1.

والسّدّيّ، نحو ذلك"[1]، ثمّ اختار القولَ الأخير فقال:" هذا هو القولُ الصّحيح الذي رجّحهُ الطّبريّ..."[2].

الجانبُ التّاسعُ: تعقُّبَاتُهُ على الحَافظِ ابن كثيرٍ وغيره من العلماء:

لم يكتفِ الشّيخ شاكر باختصار تفسير ابن كثير؛ بأنِ اقتصرَ على العُمدة من كلام ابن كثير فحسب؛ بل كانت له شخصيّتُهُ البارزةُ المتميّزةُ في ذلك، فقد كان يتعقّبُ ابنَ كثيرٍ وبعضَ العلماء – حتى من معاصريه الذين ذَكَرَ بعض آرائهم لمناسبةٍ ما في مَواضعَ– ، فقد يَحكمُ بالسّهو والوهم أحيانا، وعدم الدّقّة في العبارة أحيانا أخرى، وربّمَا صرّح بخطأ أو ضعف قول القائل، كما تنوّعت مجالات تعقّبه واعتراضه عليهم، فقد يتعقّبُ في تقرير بعض المعاني، كما قد يتعقّبُ في تصحيح أو تضعيف بعض طرق الأحاديث، وهذا كلّه كاد أن يكون ظاهرةً في مختصر الشّيخ شاكر، وهي تستحقّ الرّعاية اللاّئقة، والدّراسة الجادّة، ومن أمثلتها البارزةِ التي نُجلِّيهَا ما يأتي:

1– فمِن تعقُّباتِهِ على الحافظِ ابن كثير في تفسيره، ما ذكرهُ عند قوله تعالى:ژ □ □ □ □ □□ ژ[النساء: 33] لما ذكرَ اختيار الطّبريّ في أنَّ المراد بقوله: ژ □ □□ ژ: أي: من النّصرة والنّصيحة والمعونة، لا أنّ المراد فآتوهم نصيبهم من الميراث – حتى تكون الآية منسوخةً، ولا أنّ ذلك كان حُكمًا ثُمّ نُسخ، بل إنّمَا دَلّت الآيةُ على الوفاء بالحلف المعقود على النّصرة والنّصيحة فقط، فهي محكمةٌ لا منسوخة، قال ابن كثير مُعقِّبًا: "وهذا الذي قالَهُ فيه نظرٌ، فإنّ من الحلف ما كان على المناصرة والمعاونة، ومنه ما كان على الإرثِ، كَمَا حَكاهُ غيرُ واحدٍ من السّلف، وكَمَا قال ابنُ عباس: كان المهاجريُّ يرثُ الأنصاريَّ دونُ قَرَابَاتهِ وذَوي رَحِمِهِ، حتى نُسخَ ذلك، فكيفَ يقولُ: إنّ هذه الآية محكمةٌ غير منسوخة؟! والله أعلم، ثمَّ عَلَّقَ الشّيخ أحمد شاكر – رحمه الله– على قول ابنِ كثيرٍ هذا فقال– مُنتصرًا للطبريّ مُتعَجّبًا من ابن كثير–: "أَشكلَ على ابن كثير هذا الموضع من كلام الطّبريّ، فرواهُ عنه ثمَّ قال: وفيه نظرٌ، فإنّ من الحلف ما كان على المناصرة والمعاونة، ومنهُ ما كان على الإرث كما حكاهُ غير واحد من السّلف، وكما قال ابن عبّاس: كان المهاجريُّ يرثُ الأنصاريّ دون قَرَابَاتِهِ وذَوِى رَحِمِهِ، حتى نُسخ ذلك فكيف يقولُ: إنّ هذه الآية محكمة غير منسوخة، والله أعلم"[3]. ثمّ واصلَ حديثَهُ قائلاً: "وهذا الذي تعجّبَ منهُ ابنُ كثير، قد بيّنَهُ الطّبريّ، وأقامَ عليه كُلَّ مَذهبه، في كُلِّ ناسخٍ ومنسوخٍ، وقد كَرَّرَهُ مرّات كثيرةً في تفسيره، وَقد أَعادَهُ هنا عند ذِكر النّاسخ والمنسوخ فقال: إنّ الآية إذا اختُلِفَ في حُكمِهَا منسوخٌ هو أَمْ غيرُ منسوخ، واختَلَفَ المختلفُونَ في حُكمها، ...،

---

[1] المصدر نفسه، 1/ 343.

[2] عمدة التفسير، 343/1، هامش: 1، وهو في تفسير الطبريّ (بتحقيقه)كما عزاهُ شاكر إليه، ينظر: 6/ 90– 91. وينظر للاستزادة: اختيارهُ في قوله: (كافّة) في عمدة التّفسير، 1/ 255، هامش: 03، واختيارهُ في تفسير مجيء الله تعالى في، 256/1، هامش: 2، واختيارهُ في تفسير (قانتين) في ، 1/ 298، هامش: 2، واختيارهُ في معنى الحكمة في (373/1، هامش: 01) واختيارهُ في عَوْدِ الضّمير في قوله: (قبلَ موته) في (1/ 375، هامش: 1، واختيارُهُ أنّ (آزَرَ) عَلَمٌ على وَالِدِ إبراهيمَ – عليه السلام– وليس كما تأوّله المتأوّلون أنّه وصفٌ، أو اسمُ صَنَمٍ أو هو العمُّ، في بحثٍ مشهورٍ قَيِّمٍ لَهُ في آخر كتاب في (المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقيّ موهوب بن أحمد، تحقيق وشرح أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط 02 (1389هـ– 1969م)، ص 412، واختيارُهُ عدَمَ تعيينِ اسْمَيِ ابْنَيْ آدم في في (1/ 662، هامش: 1)، وينظر له من آرائه المتعلّقة بالقرآن: القول بكرويّة الأرض...، في (1/ 415، هامش: 1)، ورأيهُ في حديث عثمان بن عفّان في شأن سُوريّةَ براءة والأنفال أنّه ضعيفٌ جدًّا عندهُ، لا يصلحُ الاحتجاج به، في تعليقه على مُسنَدِ الإمام أحمد (حديث رقم: 399)في (1/ 332– 334).

[3] تفسير الطبريّ بتحقيق الشّيخ أحمد شاكر، 288/8، حاشية: 7.

فالعجَبُ لابنِ كثيرٍ، حينَ عَجِبَ مِن أبي جعفر في تأويلِه وبَيَانِهِ، وَلَو أَنصَفَ لَنَقَضَ حُجَّةَ الطّبريّ في مقالته في النّاسخ والمنسوخ، لا أن يَحتجَّ عليه ويتعجَّبَ منه، لِحُجَّةٍ هيَ منقُوضةٌ عند الطّبريّ؛ قَد أَفاضَ في نَقضِهَا مِرارًا في كتابِهِ هذا، وفي غَيرِهَا مِن كُتُبِهِ كَمَا قَالَ، رَحِم اللهُ أبَا جعفر، وغَفَرَ اللهُ لابنِ كَثيرٍ"[1].

2- وَمِن تعقُّبَاتِهِ على بعضِ العُلماءِ الآخَرين، تَعَقُّبُهُ على الأستاذ محمّد رشيد رضا، بمناسبةِ موقفه من شهادةِ خزيمةَ التي تعدلُ شهادَتَينِ[2]، فقال الشّيخ شاكر:"وقد صنع أستاذنا السّيد رشيد رضا- هنا- شيئًا لم يكن الظّنُّ به أن يَصنَعَهُ، وما أدري كيف صدر هذا منه، فإنّه أراد أن يتأوّل الحديث بما يُخرِجُهُ عن معناهُ، وينفي خصوصيّة خزيمة بأنّ شهادته بشهادة رَجُلَين!...ثمّ قال كلمتين لا يَجدُرَانِ بمثلِهِ، بل لا يَجدُرَان برَجُل يُقدّر السّنّة قدرها، فقال:(وفي قول العلماء أنّه ﷺ جعل شهادة خزيمة شهادة رجلين نظرٌ) ...ثمّ قال:(فتخريجه على حكم الحاكم بما عَلِمَهُ يقينًا أولى من تخريجه بحكم شاهد واحد أُقيمَ مقام شاهدين، خصوصية له خصص بها حكم القرآن) !! فأنكر نصّ الحديث صريحًا، وجعله من (قول العلماء) وجعلَ خصوصية خزيمة مِن تخريجهم! والحديث أمامه صريح في نصّ المسند الذي نقله ابن كثير هنا(**فجَعَلَ رسولُ اللهﷺشهادةَ خزيمة شهادَةَ رجُلَيْنِ**)...،وهي خصوصيّة لا تزال معروفة مشهورةً،ولا أعلم أحدًا من أهل العلم تُشكّك في صحّتها قبل السّيد رشيد رضا-رحمه الله- وإيّانا، وغفر لنا وله"[3].

الجَانبُ العَاشِرُ: تعقُّبَاتُهُ عَلىُ معدِّي دائرةِ المعارفِ الإسلاميّةِ فيمَا يَتعلَّقُ بالقُرآنِ والتّفسير:

---

[1] تفسير الطبري بتحقيق أحمد شاكر، 288/8، حاشية: 7، وينظر للاستزادة عمدة التّفسير في قوله: (لم يذكر المؤلّف الحافظ شيئا من ذلك عند تلك الآية، والحديث...، 1/ 111،) وقوله:(هكذا ساق ابن كثير- رحمه الله- الحديث والظاهر أنّه كتبه من حفظه...، 141/1، هامش:2) ، وقوله:(هذا ترجيح بالتّحكّم...، 211/1، هامش: 1)، وقوله: (وقد وَهِمَ الحافظُ ابنُ كثير هنا...، 230/1، هامش: 1)، وقوله: (سَهَا المؤلِّفُ الحافظُ...، 238/1، هامش: 1)، وقوله: (وأَخشَى أَن يَكُون وَهمًا منهُ...، 1/ 279، هامش: 3)، وقوله:(وَأخشَى أَن يَكونَ وَهِمَ أَوْ سَهَا...، 287/1، هامش: 2)، وقوله: (ولم يكن من شرطنا إثبات مثل هذا الحديث الواهي في عمدة التفسير، لولا أن جاء به الحافظ ابن كثير ليحكي به القراءة بالزاي، 317/1، هامش:2)، وقوله:(وَهِمَ الحافظُ ابنُ كثير...، 331/1، هامش: 1)، وقوله:(لَمْ يَكُن صَنِيعُ ابنِ كثيرٍ دَقيقًا...، 1/ 340، هامش: 1)، وقوله:(... واختلَطَتْ عليه الأسانيدُ...، 1/ 355، هامش: 1)، وقوله: (... ولكن هذه القراءةُ المنسوبةُ إلى ابن عبّاس...، 1/ 361)، وقوله: (... هَكَذَا نَسَبَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ الرّوايةَ...، 1/ 397، هامش: 2)، وقوله:(وَهِمَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ هُنَا وَهمًا شَديدًا...، 1/ 399، هامش: 1).

[2] والحديث في تفسير ابن كثير، 1/ 726، ولفظه كما ساقهُ الشّيخ شاكر في العمدة قال: " وقد رواهُ الإمام أحمد عن عمارة بن خزيمة الأنصاريّ أنّ عمّهُ حدَّثهُ - وهُو مِن أصحابِ النّبيّ ﷺأنّ النّبيّ - صلى الله عليه وسلم- ابتَاعَ فَرَسًا مِن أَعرابيٍّ، فَاسْتَتْبَعَهُ النّبيّ ﷺ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسرعَ النّبيّ ﷺ وأَبطَأَ الأعرابيُّ، فَطَفِقَ رِجالٌ يَعتَرِضُونَ الأعرابيَّ فَيُسَاوِمُونَهُ بِالفَرَسِ، وَلاَ يَشعرُون أنّ النّبيّ ﷺابتَاعَهُ، حتّى زَادَ بعضُهُم الأعرابيّ في السّوم على ثَمنِ الفَرَسِ الذي ابتَاعَهُ النّبيّ ﷺ فنَادَى الأعرابيّ النّبيَّ ﷺفقال: إن كُنتَ مُبتَاعًا هَذَا الفَرَس فَابْتَعْهُ، وإلاّ بِعْتُهُ، فَقَامَ النّبيّ ﷺحِينَ سَمِعَ نِداءَ الأعرابيّ، قال:(أَوَ لَيْسَ قَدِ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ؟) قال الأعرابيُّ: لا واللهِ مَا بِعتُكَ، فَقَالَ النّبيّ ﷺ"بَلْ قَدِ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ"، فَطَفِقَ النّاسُ يَلُوذُونَ بِالنّبيّ ﷺوالأعرابيّ وَهُمَا يَتَرَاجَعَانِ، فَطَفِقَ الأعرابيُّ يقولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا يَشهدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ، فَمَن جَاء مِن المسلمينَ قالَ للأعرابيّ: وَيْلَكَ! إنّ النّبيّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ إلاّ حَقًّا، حتّى جَاءَ خزَيْمَةُ، فَاستَمَعَ لِمُرَاجعةِ النّبيّ ﷺومُراجَعَةِ الأعرابيّ يَقُولُ: هَلُمَّ شَهيدًا يَشهَدُ أَنِّي بَايعتُكَ. قَالَ خزَيْمَةُ: أَنا أَشهَدُ أَنّكَ قَدْ بَايَعتَهُ. فَأَقبَلَ النّبيّ ﷺ على خزَيْمَة فَقَالَ: بِمَ تَشهدُ؟" فقالَ: بِتصدِيقِكَ يا رسولَ الله. فَجعَلَ رسولُ الله ﷺ شهادةَ خُزَيمة بِشهادةِ رَجُلَيْنِ)، وهكذا رواه أبو داود والنّسائيّ نحوهُ".عمدة التّفسير، 1/ 341- 342.

[3] عمدة التّفسير، 1/ 342، هامش: 1، وينظر تعقّبه للسيوطي في العمدة، 1/ 674، هامش: 02، وقوله:(... وَلكن أَخي السّيد محمود زَادَهَا هُناك...، 353/1، هامش: 4).

لقد كَانَ جُهدُ الشّيخ شاكر في هذا البابِ واضحًا جَليًّا، في تَصحِيحِ كثير ممّا غلطَ فيه المستشرِقُونَ في دِرَاسَتِهِمْ لمعَانِي القُرآنِ وعُلُومِهِ ولُغَتِهِ وَمسَائِلِهِ، كَمَا كَشَفَ في ثَنايَا ذلك عن جَهلِهِم وعُيُوبِهِم المنهَجِيَّةِ، وبُعدِهِم عَنِ الحقِّ والصَّوابِ[1]. وَسأَكْتَفِي هُنا بِذكرِ نموذَجَيْن من تَعقُّباتِهِ عَليهم في الدّائرةِ، هُمَا:

1- قَالَ مُعِدُّ مادّة (الجنّة):" (الجنّةُ) هي الاسمُ الذي يُطلقُهُ القرآنُ والحديثُ غالبًا على الفردوس الذي هو مقام المقرّبين، وقد ذُكرت مرّةً واحدةً في القرآن بالاسم الفارسيّ (فردوس)..."[2]. فتعقّبه الشّيخ أحمد شاكر بقوله: " هكذا ادّعى كاتبُ المقال أنّ كلمةَ (فردوس) فارسيّةُ الأصلِ، ومِنْ قَبلِهِ ادّعَى بعضُ علماءِ العربِ أنّ أَصلَهَا رُوميٌّ أو سريانيٌّ أو نبطيٌّ، وكلُّها أقوالٌ لا دليلَ عليها، وَدَعاوَى تُخالفُ الواقعَ... وَصَدقَ أبو عبيدة معمرُ بنُ المثنّى في كلمته: (مَن زَعَمَ أنّ في القُرآن لِسَانًا سِوَى العربيّة فقد أَعظمَ على اللهِ القولَ)، وَقد فَصَّلْنَا الكلامَ في ذلكَ في مُقدِّمتِنَا التي عَملْنَاهَا لِكِتابِ (**المُعرّب للجواليقيّ**)...، وَكلمةُ (الجنّة) نَقلَ الجواليقيُّ الأقوالَ في أنّها مُعرّبةٌ، ونَقلَ قولَ الفرّاء أنّها عربيّةٌ،...، فالنُّصوصُ مُتَضَافرةٌ على صِحّة أصلِ المادّةِ في العربيّةِ، وعلى صِحَّة معنَاهَا، وعلى اشتقاقها من أَصْلٍ معروفٍ، ...!!"[3].

2- تكلّم مُعِدُّ مادّة: (الحديبية) مُعرّفًا بالمكان، ذاكرًا بعضَ الأخبار، إلى أن قال: "... وهي البيعةُ التي يُقالُ لها: (بيعةُ الحديبية)، وتسمّى أيضا (بيعة الشّجرة) أو (بيعة الرّضوان)، وهي إشارة مبهمةٌ للآية (18) من سورة الفتح[4]، التي تواتر أنّها تُشيرُ إلى هذه الحوادث،..."[5]، ثمّ تعقَّبَ الشّيخ شاكر صَاحبَ المقالةِ فقال: " لا ندري ماذا يُريدُ هذا القائل أن يقولَ. إنّ آيةَ سُورة الفتحِ:ژ ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻژ فهي إشارةٌ إلى بيعةِ الشّجرةِ إشارةً صريحةً لا مُبهمةً! أمَّا إن كان يُريدُ أن يُوهِمَ القَارئَ أنّ المسلمين يَتواتَرُ بينهم أنّ هذه الآيةَ نزلَتْ قبل البيعة، وهو لا يَرضَى أَن يُسلِّمَ بصحّة النُّبُوّة وبصِدقِ القُرآنِ، فَلَيسَ في المسلمين مَن يَجهلُ أنّ سورةَ الفتح نَزلَت بعد بيعةِ الرّضوان وبعدَ العَهدِ الذي تَمَّ في الحديبيّة مع قُريش، فَلَمْ تَكُن إخبارًا عن مُستَقبَلٍ مُغيّبٍ؛ بَل كَانت خَبرًا عن شيءٍ وقعَ فعلاً"[6].

---

[1] كتب الأستاذ محمّد بن قيدة – مشكورًا- رسالةً قيّمة في (تعقّبات الشّيخ أحمد شاكر على دائرة المعارف الإسلاميّة في المباحث الحديثيّة – دراسة تحليليّة نقديّة – لنيل درجة الماجستير في السّنّة في الدّراسات الحديثة والمعاصرة، إشراف الأستاذ الدكتور حميد قوفي، (نوقشت في 1432هـ/ 2011م)، وقد تكلّم عن مجالات التّعقّب في الدّائرة عمومًا، وذكر من المجالات: مجال التفسير والقراءات، كما كشف عن العيوب المنهجيّة التي وقع فيها مُعدُّو الدّائرة في دراستهم وتناولهم لعلوم القرآن والسّنّة وغيرها؛ من خلال تعقّبات وردود الشّيخ شاكر عليهم، في ضوء القواعد العلميّة المقرّرة في هذه العلوم. تنظر رسالته في: ص65، 113- 121، 216- 222، 233- 239، 305- 306.

[2] دائرة المعارف الإسلاميّة، كَتَبَهَا مجموعةٌ من المستشرقين، نقلها إلى العربيّة أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس وحافظ جلال، مراجعة وزارة المعارف العموميّة، 7/ 140.

[3] المرجع السابق، 7/ 140- 141.

[4] والآيةُ هي قوله تعالى:(ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ)[الفتح: 18].

[5] دائرة المعارف الإسلاميّة، 7/ 328.

[6] المرجع نفسه، 7/ 328.

وقد اكتفيتُ بعَرضِ نَصَّينِ لأصحَابِ المقالاتِ في الدّائرَةِ، وتَعقّباتِ الشّيخ شاكر عليهم، وَلَمْ أَتَنَاوَلْهَا بالتَّحليلِ، لأنَّ المقصُودَ هو التّمثيلُ تَوضِيحًا وإبرازًا لِجُهدِ الشّيخ في هذا الجانبِ، لا الاستقراءُ والدّراسةُ التّحليليّةُ النّقديّةُ[1].

خاتمة:

بعد هذه الرّحلةِ مع الشّيخ أحمد محمّد شَاكر وجَوَانِبَ من جُهُودِهِ المتنوّعة في خِدمة التّفسير، أُسجّلُ جُملةً من النّتائجِ والملاحظاتِ، تَرسيخًا لأفكارٍ، وإثارةً لأُخرىَ، وهي فيما يأتي:

– أفاد البحثُ بِجَوانبَ ومقامَاتٍ بَرزَت فيها جهودٌ للشّيخِ أحمد شاكر في خدمة التّفسير، في صُورةِ تقريبِ دَرْسِهِ وتيسِيرِ مَادّتِهِ للدَّارِسينَ، وتَنقيَتِهِ مِن الرّوايات الإسرائيليّة والأحاديث الضّعيفة والأقوال البعيدة السّاقطة، وفي صُورةِ إضافاتٍ وتعقّبات واختياراتٍ، فَبَرَزَ بِذَا شخصيّةً تفسيريّةً نقديّةً لها مَكانَتُها، وأَثَرُهَا في الدّفاعِ عن القرآنِ ومعانيه وفُنُونِهِ، اصطَبَغتْ حَالَ الممارَسةِ بالصّناعةِ الحديثيّة، والدّراية الواسعة بالآثار والأخبارِ.

– أوضحَ هذا البحث أنّ الشّيخ أحمد شاكر ظهرت خدمَاتهُ –بصُورَةٍ أَبرَزَ –في تعليقاته على تفسير ابن كثيرٍ الذي اختصرهُ في العُمدة، وفي تعليقاته وتخريجاته في الأجزاء التي شارك أخاهُ السّيد محمود من تفسير الطّبريّ، وفي الأجزاء التي خَدَمَهَا مِن مُسندِ أحمد، خاصّةً وأنّ هذا الأخير قد حَوَى عَدَدًا كَبيراً من أَحَادِيث وآثارِ القرآن التّفسير، التي نَالَتْ حَظّها عند الشّيخ شاكر؛ تَخريجًا وتمييزًا بين صَحِيحِهَا وَضَعِيفِهَا، والتّعليق على بعضِ مَعَانِيهَا.

– إنَّ تعليقَاتِ وكَلمَاتِ الشّيخ شاكر التي وَقفتُ عَليهَا وَرأيتُهَا في عُمدةِ التّفسيرِ وفي عَمَلِهِ عَلى أَجزَاء مِن تَفسِيرِ الطَّبريِّ؛ لَتُمَثِّلُ حَقًّا جوانبَ ومَظاهرَ شاهدةً على الخِدمَةِ العَظِيمةِ المبذُولَةِ في العَصرِ الحدِيثِ، كَمَا تُفيدُ مَادّةُ هذه التّعليقاتِ بِمَعَالِمَ مَنهجيّةٍ تُكمِّلُ حَديثَهُ –بنفسِهِ– عن منهجه في اختصَارِ تفسيرِ ابن كثير وعَمَلِهِ فيه، وَلَعَلَّ أبرَزَهَا:

– الرّجوعُ إلى معاجم اللّغة وقواميسها في شرحِ غريبِ أحاديث وآثارِ القرآن والتّفسير وغيرهما، ومِن أَكثرِهَا رُجوُعًا إليها فيما رأيتُ: لِسانُ العربِ لابنِ مَنظور، والقَامُوسُ المحيطُ للفيروز أبادي، والنّهايةُ لابن الأثير..

– يَظهَرُ الشّيخُ شاكر في بابِ القراءاتِ مُستفِيدًا من بعضِ مصادرِ هذا الفنّ كالنّشرِ لابن الجزريّ، وإتحاف فضلاء البشر للدّمياطيّ، كما تَظهَرُ استفادتهُ من تعليقاتِ وكلماتِ شقيقه الشّيخ محمود شاكر في خدمته هو الآخر لأجزاء من تفسير الطّبريّ ومُسنَدِ أحمد، ففي مَوَاضِعَ كَانَ ينقلُ عنهُ الشّيخ أحمدُ شاكر، وَيُفِيدُ مِن أَفكَارِهِ.

– كان الشّيخُ أحمد شاكر يحُ◌ِيلُ القارئَ — في مواضع–؛ عَلَى مَا حَقّقَهُ من كُتبِ التّراث، كالرّسالة للشّافعيّ، وشرحه وتحقيقه على أجزاء من جامع التّرمذيّ، والمعرّب للجواليقيّ وغيرها..

---

[1] دائرة المعارف الإسلاميّة، 7/ 328. وينظر للاستزادة: تعقبه على المادّة في (تفسير الجنّتين) في آية الرحمن: (62)، في الدائرة، 329/7، وتعقّبه على كلمة (برزخ) في الدائرة، 3/ 534، وتعقّبه على كلمة (بسملة) في الدائرة، 3/ 641، وتعقّبه على كلمة (برزخ) وكلمة (الجنّة)، في الدائرة، 7/ 141، وتعقبه على مادّة (بعل) في الدائرة، 695/3، وتعقبه على القول بأنّ القرآن تردّد بعضَ التّردّد في مسألة خلود العذاب في جهنّم، وأنّ الآيات التي تشير إلى ذلك لا تتّفق تمام الاتفاق، 7/ 198، وغيرها.